

أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف  
The effect of lowering the exchange rate on the balance  
of payments & exchange reserves

مامن فيصل<sup>1</sup>، باديس نبيلة<sup>2</sup> ♦

<sup>1</sup> جامعة خنشلة (الجزائر)، faisalmaj52@yahoo.com

<sup>2</sup> جامعة خنشلة (الجزائر)، badis.nabila@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/05/20

تاريخ القبول: 2023/05/13

تاريخ الاستلام: 2023/11/17

ملخص:

الهدف من الدراسة هو فهم أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، وقدرته في تخفيف آثار تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الوطني وتخفيفه لمواجهة منافسة المنتجات الخارجية في السوق المحلي. توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف وهي علاقة عكسية، فكلما انخفض سعر صرف العملة الوطنية أدى ذلك إلى جعل الواردات أكثر غلاء والصادرات أرخص ثمنا على الصعيد الدولي، فيتحسن ميزان المدفوعات بتحسن الميزان التجاري بما يوفر الدعم للقدرات الإنتاجية الوطنية من جهة وتخفيف نسبة التآكل السنوي في احتياطي الصرف من جهة أخرى. كلمات مفتاحية: أسعار الصرف، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، أسعار النفط، احتياطي الصرف.

تصنيف JEL : E42, F59, P45

**Abstract:**

The aim of the study is to understand the effect of the change in the exchange rate on the balance of payments, its ability to reduce the effects of oil price fluctuations on the national economy and to motivate it to cope with competition from foreign products in the local market.

The study found that there is a relationship between the trade balance and the exchange rate, which is an inverse relationship. The lower the exchange rate of the national currency, which leads to making imports more expensive and exports less expensive internationally, And ease the decline in foreign exchange reserves.

**Keywords:** Exchange rates, balance of payments, trade balance, oil prices, exchange reserves

**JEL Classification:** E42, F59, P45

## 1. مقدمة:

في ظل التطورات الاقتصادية، أصبح الاقتصاد العالمي يشهد ارتباطا كبيرا بين مختلف أقطاره، ذلك أن الواقع الاقتصادي يفرض مبادلات متزايدة في شتى الميادين، تنتج عنها فائض لدول وعجز لدى دول أخرى، هذه المعاملات الاقتصادية يتم رصدها في سجل من طرف كل دولة تكون طرفا فيها يعرف بميزان المدفوعات، تقيد فيه بصورة متواصلة كل التدفقات المالية الداخلة والخارجة.

تعتبر البلدان النامية المصدرّة للسلع الأساسية الأكثر تأثرا أمام الصدمات الخارجية، ولمواجهة هذه الصدمات ولاسيما تلك الناجمة عن انهيار أسعار النفط وضمان أوضاع مالية قابلة للاستمرار في البلدان المصدرّة للنفط، فإنه يتعين عليها إما خفض وارداتها أو زيادة صادراتها، أو تطبيق مزيج من الاثنين معا.

ولتسهيل تحقق هذه الأهداف وبأقل كلفة ممكنة على الاقتصاد والمجتمع يمكن للبلدان النفطية التي تطبق نظم الصرف المرنة الاعتماد على مونة أسعار الصرف باعتبارها إحدى الوسائل المهمة المساعدة في تلطيف آثار هذه الصدمات الخارجية وبسلاسة، وهذا من خلال السماح لعملائها بالانخفاض مقابل العملات الأجنبية القوية من أجل تحقيق هدفين في غاية الأهمية:  تقليص الطلب على الواردات نتيجة ارتفاع أسعارها عند تقويمها بالعملة الوطنية، ومنه تشجيع عملية إحلالها بالسلع المنتجة والمصنعة محليا.

تشجيع الصادرات غير النفطية، حيث أن انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية سيؤدي لارتفاع الطلب الخارجي عليها. مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل المحوري التالي: فيما تتمثل آثار تخفيض أسعار الصرف على ميزان المدفوعات؟ وهل لها دور في امتصاص الصدمات النفطية لتقليل تآكل احتياطي الصرف؟

وللإحاطة بالموضوع والتمكن من تقديم نتائج لإشكالية الدراسة، إنطلقنا من الفرضيات التالية:

العملية تخفيض سعر الصرف قدرة في معالجة ميزان المدفوعات.

توجد علاقة بين تخفيض سعر الصرف واحتياطي الصرف.

لقد وردت العديد من الدراسات العربية والأجنبية المشابهة، عالجت متغيرات الدراسة من زوايا مختلفة، ونذكر ما يلي:

دالة الطلب على الواردات والصادرات واستقرار ميزان المدفوعات في نيجيريا التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، "Imports-Exports Demand functions and balance of payments stability in Negeria :A co-integration and Error correction modeling" مقال لـ : Shehu Usman Rano Aliyu منشور في مجلة MPRA، رقم 10396، جامعة University Library of Munich, Germany، سنة 2007، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نقاط القوة والضعف في الواردات والصادرات خلال الفترة 1970-2004 وأثرها على ميزان المدفوعات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية ذات معنوية إحصائية بين المتغيرات في النموذجين.

أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر 1990-2016، مقال لـ: صالح أويابة وعبد الرزاق خليل منشور بمجلة دراسات - العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة الأغواط، جوان 2018. هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، وأثر التغيرات في سعر الصرف سواء التغيرات التي تحدثها الدولة في إطار سياسة سعر الصرف أو التقلبات في العملات الدولية والتضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر.

☑ فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 1979-1992: دراسة ل: سهام رشاد منصور إبراهيم، سعت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج عجز ميزان المدفوعات المصري خلال 1979-1992 مع استعراض مختلف المناهج المتعلقة بمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات في مضمون الفصل الثاني من الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أنه يمكن تطبيق المنهج النقدي لميزان المدفوعات في مصر كمفسر للموقف الكلي لميزان المدفوعات، ولكن مع ضرورة إضافة بعض العناصر المؤثرة والمفسرة لكثير من المتغيرات مثل: التضخم، سعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي.

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحديد المشكلة، وجمع البيانات العلمية المتعلقة بالموضوع، ثم تفسيرها وتحليلها، ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها على عدة عناصر، كسياسات أسعار الصرف، ميزان المدفوعات والهدف منه، ثم حاولنا توضيح آلية تخفيض سعر الصرف كأسلوب لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتخفيض نسب تآكل احتياطي الصرف عند انخفاض مداخل النفط.

## 2. أساسيات سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف في بلد ما ذلك المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملة مع عملات باقي دول العالم، أي عدد الوحدات التي تدفع من عملة بلد ما مقابل الحصول على وحدات من عملات البلدان الأخرى (ضياء، 2016، صفحة 3). وعليه فإن تخفيض سعر الصرف هو إجراء يهدف لتخفيض قيمة العملة المحلية مقابل عملات أجنبية مرجعية

### 1.2 أشكال سعر الصرف

☑ **سعر الصرف الاسمي:** يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه مقياس لقيمة عملة بلد ما يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث تتحدد هذه الأخيرة على أساس تعادل عنصري الطلب والعرض عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما. وهو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر، يتم تبادل العملات عمليات الشراء وبيع حسب أسعارها بين بعضها البعض، وسعر الصرف الاسمي هو المحدد الرئيسي للثمن المحلي للعملة الأجنبية ويتم تحديده تبعاً لسوق العرض والطلب في سوق سوق الصرف في لحظة ما (بوعبد الله، 2014/2013، صفحة 66)

☑ **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار في البلدين. وهو المؤشر الذي يمثل الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم (بوعبد الله، 2014/2013، صفحة 66)

☑ **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما.

☑ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد خضوعه إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية (قدي، 2006، صفحة 104)

## 2.2 تعريف وأنواع أنظمة سعر الصرف:

يمكن تعريف نظام الصرف بأنه عبارة عن مجموع المبادئ والقواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف وبالتالي سلوك سعر الصرف (Amina lahreche-revil, 1999) وتنقسم أنظمة سعر الصرف عادة إلى ثلاث فئات أساسية وهي (مارك ستون وآخرون، 2008):

## 1.2.2 نظام ربط سعر الصرف الصارم بعملة أخرى:

في هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف بحيث يكون غير قابل للتعديل، ويتحدد بقيمة ثابتة اتجاه عملة بلد التثبيت (في الغالب الدولار الأمريكي) ويهدف هذا النظام إلى الوصول إلى درجة عالية من الاستقرار في تسعير المعاملات الدولية. إلا أن ما يؤخذ عليه هو فقدان البنك المركزي لاستقلالية سياسته النقدية، لأنه لا يملك سعر صرف قابل للتعديل كما أن معدلات الفائدة فيه ترتبط بتلك السائدة في بلد عملة التثبيت.

## 2.2.2 نظام الربط الرخو لسعر الصرف:

في هذا النظام تحتفظ العملة بقيمة مستقرة إزاء عملة التثبيت أو سلة من العملات إما في نطاق ضيق ( $\pm 1\%$ ) أو في نطاق واسع ( $\pm 30\%$ )، مع تحرك الربط في بعض الحالات نحو الأعلى أو الأسفل مع مرور الوقت، ويعتمد ذلك على تباين معدلات التضخم عبر البلدان. ما يلاحظ على هذا النوع من أنظمة الصرف أنه يكرس أداة تثبيت اسمية راسخة لمواجهة توقعات التضخم من خلال تدخل البنك المركزي في سوق الصرف للحفاظ على سعر الصرف ضمن نطاق التقلب المسموح به. كما يسمح بدرجة محدودة من مرونة السياسة النقدية في مواجهة الصدمات التي تصيب الاقتصاد. إلا أن ما يؤخذ على هذا النظام هو هشاشته أمام الأزمات المالية، وذلك في حالة تعرض العملة لهجمات المضاربين (أي الإقبال الشديد على بيعها).

## 3.2.2 أنظمة سعر الصرف المعومة:

مثلما يتضح من اسمها، فإن سعر الصرف في هذه الأنظمة تحدده السوق، وفقاً لقوى العرض والطلب. وهنا لا بد من التمييز بين الدول التي تعتمد هذا النظام ولا تتدخل إطلاقاً في إدارة سعر الصرف (أي التعويم المستقل)، والدول التي تعتمد هذا النظام ولكن مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف للحد من التقلبات القصيرة الأجل في سعر الصرف (أو التعويم الموجه). ومن أهم مزايا تعويم سعر الصرف هو الإبقاء على سياسة نقدية مستقلة لأن سعر الصرف قابل للتعديل كما أن البنك المركزي له الاستقلالية التامة في تحديد أسعار الفائدة الخاصة به. أما مساوئ التعويم فتظهر نتيجة التقلبات الحادة في سعر الصرف التي يمكن أن تحدث تأثيراً خطيراً على الميزانيات العمومية للبلدان وعلى التضخم فيها وعلى نموها.

تجدر الإشارة أنه عادة ما يشير الاقتصاديون إلى الآثار الإيجابية الناجمة عن انخفاض أو تخفيض قيمة العملة بأثر "الدخل" أو "تحويل اتجاه الإنفاق"، وهما:

- **أثر الدخل:** في ضوء حدوث صدمة نفطية فإن التراجع الكبير في مداخل تصدير البلد المصدر للنفط ستجعله فقيراً، وبالتالي ستضعف قدرته الشرائية في الخارج (أو قدرته على الاستيراد). وعليه لمواجهة هذا الوضع الصعب سيضطر هذا البلد إلى خفض طلبه المحلي على الواردات، وبالتالي سيقص من عجز ميزانه التجاري.

- **أثر تحويل اتجاه الإنفاق** يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى تحرك الأسعار النسبية ومن ثم تحويل اتجاه الإنفاق، فالسلع المستوردة تصبح أقل طلباً ويتحول المستهلكين المحليين نحو السلع الوطنية المحلية الرخيصة كبديل ما يدعم الإنتاج المحلي، وبالمقابل تصبح منتجات التصدير أرخص عند تقويمها بالعملة الأجنبية وبالتالي يزداد الطلب الأجنبي عليها. وبعبارة أخرى يتم تحقيق تحويل اتجاه الإنفاق من خلال سياسة تخفيض قيمة العملة، إذ تزداد الصادرات بسبب انخفاض أسعارها وبالمثل تنخفض الاستيرادات لارتفاع أسعار السلع المستوردة، وذلك سيؤدي إلى زيادة إيرادات البلد من العملة الأجنبية ومن ثم تخفيض العجز من ميزان المدفوعات

(Oya Celasun, 2003)

## 3. مفاهيم اساسية حول ميزان المدفوعات:

تتمثل أهم أسباب اختلال ميزان المدفوعات في التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية، حيث توجد علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى البلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في ذلك البلد من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع والخدمات، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والعكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها. (عطالله، 2017، الصفحات 33-35) وفيما يلي سنتطرق إلى كل من تعريف ميزان المدفوعات والأهمية الاقتصادية، مقاربات التصحيح الخارجي لعلاج اختلالات ميزان المدفوعات.

## 1.3 تعريف ميزان المدفوعات:

عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول إحصائيات فترة زمنية بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم. (حاشي، بن خليف، و العقاب، 2020، صفحة 80)

يعرف على أنه: سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً، يعتمد قيماً مزدوجاً لخلاصة المقبوضات والمدفوعات، اللتين تترتب عليهما حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج، نتيجة للمبادلات الاقتصادية الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة (معروف، 2006، صفحة 235).

كما يعرف على أنه: مصطلح يشير إلى التدفق النقدي الخارجي للدولة بالنسبة إلى بلدان أخرى سواء كانت إيجابية أو سلبية بما في ذلك التدفقات التجارية والطبيعية الحالية، أو العلاقة بين التدفق المالي داخل وخارج البلاد لفترة معينة من الزمن. (Gjoshech, 2001, p. 28):

من خلال هذه التعريفات نستخلص النقاط التالية:

- أن ميزان المدفوعات عبارة عن كشف حساب سنوي؛
  - أنه يهتم بالقيمة النقدية لكافة العمليات الاقتصادية فقط؛
  - أنه يهتم بالعمليات الاقتصادية التي تتم بين الأشخاص المقيمين في الدولة والغير المقيمين.
- أما الهدف من ميزان المدفوعات فهو: (خالد، 2014، صفحة 161):
- تقديم معلومات عن المدفوعات والمقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي؛
  - يشير إلى عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات، يكون مؤشراً لاتخاذ وسائل تصحيحه من الجهات المعنية لإعادة التوازن؛
  - يستخدم ميزان المدفوعات لقياس أثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل القومي؛
  - توفير إحصائيات التجارة الخارجية، وقياس تدفق الموارد بين دولة وأخرى.

### 2.3 مقاربات التصحيح الخارجي لعلاج اختلالات ميزان المدفوعات:

أخذت آليات تصحيح العجز في ميزان المدفوعات مسارا يتماشى مع التطور الفكري للنظرية الاقتصادية، حيث نجد منهج المرونات والمتوافق مع النظرية الكلاسيكية، ومنهج الاستيعاب من صلب الفكر الكينزي، والمنهج النقدي المنسجم مع أفكار النقديين من أنصار مدرسة شيكاغو. تفاعلت هذه المناهج مع حركة وآلية نظم الصرف باختلاف حيثياتها، وذلك في إطار السعي لإيجاد آلية مناسبة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن والاستقرار في سعر الصرف.

#### 1.2.3 مقارنة المرونات (المقاربة الجزئية):

قام الاقتصاديون بتطوير اثنين من المناهج التقليدية بين أول عشرينيات وحتى ستينيات القرن العشرين في ظل نظامي قاعدة الذهب وبريتون وودز، حيث ركز الاقتصاديون جهودهم على فهم آثار تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات. وتمت صياغة كل من منهج المرونات ومنهج الاستيعاب في الوقت الذي لم تكن تدفقات رأس المال تهيمن على سوق الصرف الأجنبي، حيث تم افتراض أن التدفقات الرأسمالية الدولية تنشأ لغرض وحيد هو تمويل المعاملات الدولية المرتبطة بالسلع والخدمات.

لكي يتحقق تعديل الميزان التجاري على اثر تخفيض قيمة العملة لابد أن يكون مجموع مرونة الطلب السعرية على الواردات والصادرات تفوق الواحد الصحيح، وهو ما يعرف بشرط مارشال و ليرنر للتخفيض الناجح. حيث يفترض ثبات مستوى الدخل وتكاليف الإنتاج وأن العرض من الصادرات والواردات تام المرونة. (حاجي، 2015-2016، صفحة 168) وعملية صياغة نظرية أسلوب المرونات: تتمحور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية وأهميتها في توجيه ميزان المدفوعات، ويتميز هذا الأسلوب بما يلي: (راتول، 2006، صفحة 235)

- ☑ أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغييرات سعر الصرف، وبذلك يتم تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات؛
- ☑ لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.

#### 2.2.3 منهج الاستيعاب:

يرجع الفضل في استخدام منهج الاستيعاب لألكسندر سيدني، ويعتبر منهج الاستيعاب منهجا للتحليل الاقتصادي الكلي للتوازن العام المبني على الأفكار الكينزية. يعتبر منهج الاستيعاب ميزان المدفوعات محصلة للفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والاستيعاب المحلي الإجمالي.

ولذلك لابد من زيادة الناتج أو تخفيض الاستيعاب أو الاثنين معا حتى يمكن تحسين وضع ميزان المدفوعات. مع ظهور منهج الاستيعاب وتطوره تغيرت حيثيات تحليل الميزان التجاري من الفرق بين قيم الصادرات والواردات إلى الفرق بين الدخل المحلي والإنفاق المحلي (ابراهيم، 2011، صفحة 122)

#### 3.2.3 المنهج النقدي:

يعالج المنهج النقدي لميزان المدفوعات مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية، مع التركيز على النظام النقدي في التحليل الاقتصادي المرتبط بتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، حيث بدأت تتضح معالم هذا المنهج منذ منتصف السبعينات على يد مجموعة من الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي ومجموعة ثانية تمثلها مدرسة

شيكاجو والتي تزودت بالأفكار النقدية التي روج لها النقديون بزعامه فريدمان. يمكن إبراز أهم النقاط التقييمية للمنهج النقدي، من خلال: (خضير و حميداتو، 2017، صفحة 210)

### 3.3 الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات:

إن المعلومات أو البيانات التي قدمها ميزان المدفوعات تعطينا حوصلة شاملة عن معطيات الاقتصاد الوطني، والمشاكل التي يعاني منها محليا أو خارجيا، كما أنها تحمل أهمية قصوى لجميع الأطراف المشاركين في المنظومة الاقتصادية، وعليه يمكن إبراز هذه الأهمية فيما يلي: (العنيزي، 2018، صفحة 304)

☑ يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة؛

☑ يظهر القوى المحددة لسعر الصرف؛

☑ يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقة الاقتصادية الخارجية للدولة؛

☑ يقيس الوضع الخارجي للدولة.

إضافة إلى هذه الأهمية فإن ميزان المدفوعات يكتسي ما يلي: (محمد، 2016، صفحة 37/36)

☑ يعد ميزان المدفوعات مؤشرا مهما لمستوى الضغط على سعر الأجنبي للدولة، وبالتالي تحديد الإمكانيات المتاحة والمحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجارية أو تنفيذ الاستثمارات فيه لاكتشاف أرباح وخسائر الصرف الأجنبي.

☑ إن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لدولة ما قد يعطي إشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيفها على كل من دفعات مقسوم الأرباح والفوائد، رسوم التراخيص، رسوم الملكية أو النفقات الأخرى للمنشآت والمستثمرين الأجانب.

☑ ميزان المدفوعات يساهم في المساعدة على التنبؤ بالإمكانيات المتاحة والمحتملة للسوق في الدولة المعنية خصوصا في المدى القصير.

### 4. سعر الصرف كآلية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف:

تعتبر آلية سعر الصرف المحرك الأساسي في الاقتصاديات المالية الدولية، وتكمن هذه الأهمية في حل عقدة مشاكل التمويل على المستويين الداخلي والخارجي، حيث سعت الحكومة الجزائرية للقضاء على الاختلال الذي شهده ميزان المدفوعات، والمحافظة على احتياطي الصرف نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط، لما لهذا الأخير من أهمية في الاقتصاد الوطني لسيطرته على ما يقارب 98% من الصادرات الوطنية، وفيما يلي سنوضح العلاقة والأهمية التي تغيب عن الكثيرين في كيفية تأثير وتأثر كل من ميزان المدفوعات ومكوناته، احتياطي الصرف، سعر الصرف، أسعار النفط

### 1.4 سياسة سعر الصرف للقضاء على الاختلال في ميزان المدفوعات:

سياسة سعر الصرف هي مجموع التوجيهات والتصرفات التي تبديها السلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف. حيث ان تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية في الدول النامية مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية. (عبد العظيم حمدي، 1998)

أما رصيد الميزان التجاري فيمثل حصيلة الفرق بين مجمل الصادرات ومجمل الواردات الدولية، وهي تزيد من الادخار والقدرة على نمو الاقتصاد عندما تكون نتيجة الفرق موجبة، وتنقصها عندما تكون سالبة. (حربي، 2006، صفحة 14)

بذلك هناك علاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف وهي علاقة عكسية، فكلما انخفض سعر صرف العملة الوطنية أدى ذلك إلى جعل الواردات أكثر غلاء والصادرات أرخص ثمنا على الصعيد الدولي، وهو ما ينجر عنه تناقص في الأولى وتزايد في الثانية، فيتحسن الميزان التجاري تدريجيا مما يؤدي على المدى المتوسط والطويل إلى ارتفاع معدلات النمو بالنظر للدعم الذي

يوفره انخفاض قيمة العملة للقدرات الإنتاجية الوطنية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تزايد قوة وتنوع التجارة الخارجية الوطنية.

(بحري و قاسمي، 2020، صفحة 582)

سعت الحكومة الجزائرية للقضاء على الاختلال الذي شهده ميزان المدفوعات، لما لهذا الأخير من أهمية والتي تتمثل في أنه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي، حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، كما أنه مقياس هام لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، كما يساهم في تحديد القيم الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، ويمكن تتبع الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2010 - 2019)

الوحدة: مليار دولار

2019*	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
-18.84	-16.71	22.09-	-26.21	-27.28	-9.27	0.83	12.41	17.76	12.14	الرصيد الخارجي الإجمالي
-10.20	-7.460	-14.41	-20.12	-18.08	0.459	9.384	20.167	25.961	18.205	الميزان التجاري
35.600	41.110	34.569	29.309	34.566	60.129	64.377	71.736	72.888	57.090	الصادرات
33.470	38.90	33.202	27.918	33.081	58.462	63.327	70.583	71.661	56.121	المحروقات
2.150	2.220	1.367	1.391	1.485	1.667	1.050	1.153	1.227	0.969	(خارج المحروقات)
-45.81	-48.57	-48.98	-49.43	-52.64	-59.67	-54.99	-51.56	-46.92	-38.88	الواردات
-7.060	-8.220	-8.178	-7.343	-7.524	-8.141	-6.825	-7.006	-8.805	-8.340	صافي الخدمات
-4.500	-4.420	-2.594	-1.570	-4.453	-4.814	-4.514	-3.906	-2.039	-0.366	صافي دخل العوامل
2.930	3.390	3.088	2.822	2.771	3.219	2.786	3.163	2.649	2.650	صافي التحويلات
-0.330	0.890	0.334	0.187	-0.248	3.396	-0.967	-0.361	2.375	3.177	رصيد حساب رأس المال
1.460	0.590	1.206	1.589	-0.688	1.525	1.691	1.541	2.045	3.478	صافي الاستثمار المباشر
-0.060	0.150	-0.066	0.473	-0.459	0.517	-0.384	-0.587	-1.081	0.136	صافي رأس المال رسمي
-1.750	0.150	-0.807	-1.875	0.899	1.357	-2.274	-1.306	1.411	-0.437	صافي السهو أو الخطأ
-19.17	-15.82	-21.76	-26.03	-27.53	-5.88	0.13	12.05	20.14	15.32	الرصيد الإجمالي

بيانات أولية\*

المصدر: التقارير والنشرة السنوية لبنك الجزائر، وموقع وزارة المالية  
<https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-de-change>

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات عرف وضعية غير مستقرة، حيث شهدت الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012 انتعاشا وتحسن ملحوظ في رصيد ميزان المدفوعات، رافقتها التسديدات المسبقة والكبيرة للدين الخارجي من قبل الجزائر، كما رافقتها عملية استمرار تراكم احتياطات الصرف، ما ساعد الاقتصاد الوطني للتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التحسن بدأ منذ سنة 2000 برصيد قدره 7.57 مليار دولار، واستمر هذا الفائض بقيم متذبذبة كانت أداها سنة 2013 برصيد قدره 0.13 مليار دولار، كما شهد هذا الرصيد تقهقر حاد في سنة 2009 بلغ فيه قيمة 3.859 مليار دولار، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، ليعاود الارتفاع في سنة 2010 حيث بلغ 15.32 مليار دولار.



في حين شهدت الفترة الموالية والممتدة من 2014 إلى 2019 تراجعاً وعجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات بلغ أقصاه في سنة 2015 برصيد قدره -27.53 مليار دولار، هذا العجز يرجع بالدرجة الأولى إلى إهتار أسعار البترول سنة 2014 لينخفض العجز بعدها تدريجياً وصولاً إلى -15.82 مليار دولار سنة 2018، نتيجة سياسات ترشيد النفقات وتقليص فاتورة الإستراد.

#### 2.4 سياسة سعر الصرف لمواجهة الصدمة النفطية:

شهدت سياسة سعر الصرف في الجزائر منذ بداية التسعينات إصلاحاً تمثل في التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت المطبق منذ الاستقلال، والتحول نحو نظام الصرف المرن.

ووفقاً لبنك الجزائر فان نظام الصرف المرن المطبق في الجزائر هو عبارة عن "تعويم مُوجّه" للدينار مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين (Banque D'Algérie, 2011, p.45) وهو نفس التصنيف الذي منحه صندوق النقد الدولي في تقريره الموسوم "ترتيبات الصرف والقيود على الصرف" الذي يصدره سنوياً لرصد التطورات الحاصلة في نظم الصرف للبلدان الأعضاء فيه، حيث يصنف الجزائر ضمن فئة "ترتيبات أخرى للتعويم المُوجّه بدون مسار معلن سلفاً لسعر الصرف" (IMF, 2008, p.05) وهي الفئة التي في إطارها لا يلتزم البنك المركزي بأي هدف لسعر الصرف الاسمي، ولكنه يمهّد تأثير تذبذباته من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي وتحديد سعر الفائدة على تسهيلات، كما تقوم بعض البنوك المركزية بتوجيه سعر الصرف لحماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط (جيبلي وكرمانكو، 2003، ص 5)

ويؤكد بنك الجزائر أن نظام التعويم المُوجّه للدينار قد سمح لسعر الصرف بأن يؤدي دوره كأداة لمواجهة الصدمات الخارجية لأسعار النفط وتسهيل عملية التكيف معها. فتبعاً لصدمة أهتار أسعار النفط التي شهدتها النصف الثاني من عام 2014 واستمرارها لفترة طويلة وما نجم عنها من تراجع مداخيل الجباية النفطية، فقد سمح البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف الاسمي للدينار فمثلاً عام 2015 كان التراجع مقارنة بسنة 2014 كان انخفاض أسعار النفط كبير (حوالي 20 دولار) وعليه تم تخفيض سعر الصرف بحوالي 24% مقابل الدولار الأمريكي و 04% مقابل اليورو، وذلك لكون مرونة سعر الصرف تشكل خط الدفاع الأول في مواجهة أهتار الإيرادات النفطية، والجدول التالي يوضح الانخفاض السنوي لسعر الصرف بالدولار الأمريكي واليورو، الناتج عن انخفاض أسعار النفط خلال الفترة 2013-2019.

الجدول رقم (02): المتوسط السنوي سعر النفط وسعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار (2013-2019)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر النفط	97.98	100.2	53.1	45	54.1	71.3	57.05
الدينار مقابل الدولار	79.38	80.56	100.46	109,4654	110.96	116.61	118.60
الدينار مقابل اليورو	105.43	106.90	111.44	121.17	125.32	137.68	134.80

المصدر: التقارير والنشرة السنوية لبنك الجزائر، وموقع وزارة المالية

<https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-de-change>

يلاحظ من الجدول أعلاه أن بنك الجزائر سمح بانخفاض متواصل في قيمة الدينار مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 2013-2019 حيث انتقل سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار من 79.38 دج للدولار الواحد في عام 2013 إلى 118.60 دينار في نهاية عام 2019، أي بانخفاض قدره 33.34%، وانتقل سعر الصرف الرسمي مقابل اليورو من 105.43 دج لكل واحد يورو عام 2013 ليلعب 134.80 دج عام 2019، بنسبة انخفاض قدرها 22.23%، التي تراكمت

مع استمرار الصدمة النفطية والغرض الذي تسعى إليه السلطات من وراء هذه التخفيضات في قيمة العملة الوطنية هو: (عية عبد الرحمن، 2016، ص 08)

☑ تقلص الاستراد من حيث الحجم والقيمة على اعتبار ان أسعار المنتجات المستوردة ترتفع قيمتها عندما ينخفض سعر صرف العملة المحلية، وبالتالي يتراجع الطلب الداخلي على العملات الأجنبية كما يقلل المستوردون من عملياتهم الخارجية بالنظر إلى تراجع أرباحهم بسبب تراجع قيمة صرف الدينار.

☑ زيادة المعروض النقدي عن طريق إصدار كمية أكبر للنقود القانونية المغطاة بالعملات الصعبة، وهو ما يساعد الحكومة على تعويض تراجع حصيلة الجباية البترولية المستخدمة في تمويل النفقات العامة.

### 3.4 سياسة سعر الصرف في التقليل من أثر تراجع احتياطات الصرف:

احتياطات الصرف هي الأصول المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية إحتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في سوق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي)

وسنحاول تقييم فعالية مرونة سعر الصرف في الجزائر في تسهيل التكيف مع الصدمة النفطية والتقليل من تأثيراتها على احتياطي الصرف، وهذا من خلال رصد وتحليل استجابة الحسابات الخارجية لميزان المدفوعات التي تتأثر بتغيرات سعر الصرف.

#### الجدول رقم (03): علاقة ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف

#### بتغير أسعار النفط وتخفيض أسعار الصرف (2013-2019)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر النفط	97.98	100.2	53.1	45	54.1	71.3	57.05
الدينار مقابل الدولار	79.38	80.56	100.46	109,4654	110.96	116.61	118.60
الدينار مقابل اليورو	105.43	106.90	111.44	121.17	125.32	137.68	134.80
الصادرات غير النفطية	1.05	1.66	1.48	1.39	1.36	2.22	2.15
الواردات	54.99-	59.67-	52.64-	49.43-	48.98-	48.57-	45.81-
الميزان التجاري	9.38	0.45	18.08-	20.12-	14.41-	7.46-	10.20-
ميزان المدفوعات	0.13	5.88-	27.53-	26.03-	21.76-	15.82-	19.17-
إحتياطي الصرف	194.71	178.94	144.13	114.17	86.08	82.12	72.6

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على الجدولين السابقين

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

☑ انخفاض متتالي لاحتياطي الصرف نتيجة إنخفاض أسعار النفط في الفترة 2013-2019، هذا الانخفاض أثر على مكونات ميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولتخفيف الآثار المحتملة لانخفاض أسعار النفط هناك محاولات محتشمة لزيادة الصادرات غير النفطية التي ففزت إلى 2.22 و 2.15 مليار دولار سنة 2018 و 2019 على التوالي، وهي تتجاوز ضعف الصادرات غير النفطية لسنة 2013.

☑ على الرغم من الإجراءات المتخذة لأجل تقليص الواردات إلا أن معدل تراجعها كان بطيء وضعيف حيث انتقلت من 52.64 مليار دولار سنة 2015 إلى 49.43 مليار دولار سنة 2016 ثم إلى 48.57 مليار دولار سنة 2018 لتصل إلى 45.81 مليار دولار سنة 2019.

☑ سجل الميزان التجاري عجزا قدره 18.08 مليار دولار سنة 2015 نظرا لإنخفاض إيرادات الطاقة بعد هبوط أسعار النفط العالمية، وعلى الرغم من تراجع إجمالي الواردات من السلع تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري بـ 2.04 مليار دولار ليبلغ 20.12 مليار دولار سنة 2016، وقد بلغ العجز 6.11 مليار دولار سنة 2019 بعد أن كان في حدود 5 مليار دولار سنة 2018، وهذا نتيجة لتراجع الصادرات من 41.79 مليار دولار سنة 2018 إلى 35.82 مليار دولار سنة 2019، وذلك على الرغم من التراجع في قيم الواردات من 48.57 مليار دولار سنة 2018 إلى 45.81 مليار دولار سنة 2019، وهذا في حد ذاته مؤشر على إمكانية التحكم في الواردات بشكل أكبر.

☑ سجل رصيد المدفوعات عام 2014، عجزا قدره 5.88 مليار دولار، واستمر العجز في ميزان المدفوعات بنسبة معتبرة على الرغم من تراجعها من 27.53 مليار دولار سنة 2015 إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016، ثم أستمر هذا التراجع ليصل إلى 19.17 مليار دولار سنة 2019، وذلك نتيجة للتراجع الحاصل في الواردات من السلع.

☑ تراجع كبير في احتياطي الصرف بفعل العجز المتتالي في ميزان المدفوعات حيث تراجعت إلى 178.94 مليار دولار سنة 2014 لتبلغ 72.6 مليار دولار سنة 2019، وذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط ولكن بنسب تأكل مختلفة نتيجة تخفيض أسعار الصرف ومحاوله زيادة الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من العجز في ميزان التجاري.

## 5. الخاتمة:

لآلية سعر الصرف أهمية في حل مشاكل التمويل على المستويين الداخلي والخارجي، وخاصة بالنسبة للبلدان الطامحة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما تعتبر التجارة الخارجية مجالاً ذا بعدين، فالبلد يصدر ويستورد ونتيجة لذلك تظهر تيارات من التدفقات، أحدهما سلعي والآخر خدمي ويعتبر المصدر الرئيسي للعرض والطلب على العملات الأجنبية بهدف تسوية المدفوعات الدولية، وهنا تظهر أمامنا مشكلة تحديد سعر الصرف الذي يتلاءم مع الظروف الموضوعية للاقتصاد، ولحمايته من تقلبات أسعار الصرف وضمان استقراره.

يعتبر الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض سعر الصرف هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك بزيادة الصادرات والتخفيض من الواردات، فسيتم التركيز على تطور الميزان التجاري وعلاقته بعملية التخفيض بالاعتماد على دراسة مرونتي الصادرات والواردات.

☑ **مرونة الصادرات:** تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية مما يخلق زيادة في نمو الطلب الخارجي عليها، وبالتالي زيادة في حجم الصادرات الوطنية وانخفاض في واردات الدولة من السلع والخدمات، مما ينتج عنه تخفيض العجز في الميزان التجاري.

☑ **مرونة الواردات:** من الناحية النظرية تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية وبالتالي ينتقل الطلب المحلي والأجنبي نحو السلع المحلية.

لقد حاولت الحكومة الجزائرية معالجة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وإعادة التوازن له، وعليه عمدت عدة مرات إلى تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري لتحقيق، ما يلي:

☑ مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها.

☑ الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لتحقيق تصحيح شامل للأسعار.

☑ زيادة النمو الاقتصادي الوطني والمحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية.

☑ التوسيع لأسواق خارجية (تنويع الصادرات).

☑ إدارة سعر الصرف وتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

☑ تخفيف حدة تآكل احتياطي الصرف الناتج عن انخفاض أسعار النفط.

ويتضح أن الآثار الإيجابية لانخفاض قيمة الدينار كأداة للتكيف أمام انخفاض أسعار النفط لعام 2014، تظهر أساساً من خلال أثر الدخل الذي يتجلى في تراجع الطلب المحلي على الواردات. وبالمقابل فإن الأثر الثاني المفترض من وراء انخفاض الدينار وهو أثر تحويل اتجاه الإنفاق فلم يتحقق، نظراً لعدم وجود تطور ملحوظ في حصيلة الصادرات خارج المحروقات كاستجابة لتراجع قيمة الدينار.

لكن يمكن القول أن فعالية سياسة تخفيض سعر الصرف في امتصاص تداعيات انخفاض أسعار النفط كانت محدودة جداً، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليها أكثر من ذلك، لأن المبالغة في استخدام مرونة سعر الصرف كأداة رئيسية لامتناع الصدمات سينجر عنها تدهور مستمر في قيمة الدينار، وهو ما سيقود لآثار عكسية غير مرغوبة لاسيما ظاهرة التضخم المستورد.

وهناك حاجة ماسة لتدعيم سياسة تخفيض سعر الصرف بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية الداعمة للتنويع الاقتصادي ومعالجة مواطن الضعف في الاقتصاد الجزائري، من خلال إبتعاده عن اعتماده المفرط على صادرات المحروقات، وعدم الارتكاز

على الانفاق الحكومي في عملية التنشيط الاقتصادي، كما يتطلب تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز وتقوية الأساسيات الاقتصادية (كمكافحة التضخم، وتحسين الإنتاجية، وزيادة القدرة على التصدير خارج النفط، بما ينعكس على تنوع الاقتصاد وتحسين تنافسيته، وبالتالي الرفع من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية وبأقل تكلفة ممكنة على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي كالنمو والعمالة وسعر الصرف.

## 6. المراجع:

### الكتب:

- خالد جميل محمد. (2014). أساسيات الاقتصاد الدولي. الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- عبد العظيم حمدي. (1998). الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة. دار زهراء الشرق. القاهرة. مصر
- علي عودة عطالله. (2017). الإدارة المالية الدولية (الإصدار 1). زمزم ناشرون وموزعون. عمان. الأردن.
- قدي عبد المجيد. (2006). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الطبعة الثالثة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- مجيد الموسوي ضياء. (2016). تقلبات أسعار الصرف. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- موسى عريقات حربي. (2006). مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي. دار وائل للنشر. الأردن.

### المقالات:

- جميلة الجوزي. (2012). ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة. مجلة الباحث، المجلد العدد 11.
- خلف الله، زكريا، وصرامة، عبد الوحيد. (2017). "فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتيجية استهداف التضخم للفترة 200-2016". مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي.
- السعيد و صاف. (2020). قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2005-2018. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي (5)، ص ص 24-08

- سفيان خضير، و صالح حميداتو. (2017). تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 1 العدد (2) ديسمبر
- عية عبد الرحمان، (2016)، أثر الصدمة البترولية لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري وآليات التعامل الحكومي، مجلة معارف، المجلد 10، العدد 20.

- قاسمي شاكور، بحري بوبكر، (2020)، سعر الصرف والتجارة الخارجية الجزائرية: أية علاقة؟ مقارنة قياسية، مجلة الباحث، المجلد 20 العدد 01. ص ص 577-592
- محمد راتول. (2006). الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 4 جوان.
- نوري حاشي، طارق بن خليف، و محمد العقاب. (2020). ميزان المدفوعات وعلاقته بتقلبات سعر الصرف في دول المغرب العربي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. 28 جويلية

- Chris Brooks. (2016). Introductory Econometrics for Finance. combridge University Press. United Kingdom. England.
- Guechari, Y. (2012). An Empirical Study on the Effects of Real Effective Exchange Rate on Algeria s Trade Balance. International Journal of Financial Research, 3(4), 102-115.
- Yan Carriere-Swallow, Nicolas Magud, and Juan Yopez, (2017) ,"How flexible exchange rate halped latin America adjust to commodity price shocks", IMF working paper .

### الأطروحات:

- بوعبد الله علي، (2013/2014)، اثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- \* حاجي، سمية. (2015-2016). "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- سهام رشاد منصور ابراهيم. (2011). فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 1979-1990. قسم الاقتصاد، كلية التجارة. جامعة بنها. مصر.

مواقع الانترنت:

- [www.bank-of-algeria.dz/pdf/regimedechange\\_2000\\_2018.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/regimedechange_2000_2018.pdf).
- <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-de-change> Le25-01-2021
- [www.andi.dz/index.php/ar/statistique](http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique). Le17-01-2021.
- IMF. (2018). Imf report N18/168 Algeria. washington: imf.